جامعه بنها
قسم الاعلام التربوي
لائحة جديده
كلية التربية النوعيه
(٢٠٠٣)م

الامتحان النظري ٢٠١٤ /١/٢٣
الامتحان الفتره الصباحيه
الفرقه الثانيه

من فضلك اجب عن الاسئله التاليه:

س/١ تناول بالشرح تجربه من التجارب التنمويه السيويه (الصين -ماليزيا -هونج كونج) موضحا اسباب نجاحها وكيفيه الاستفاده بها في عالمنا العربي؟١(٢٠درجه)

س/٢ اذكر اهم العوائق التنميه والاعلام التنموي في عالمنا العربي؟(١٠ درجه)

س٣/ تناول الوظائف الرئيسيه للاعلام في مجال التنميه ؟(١٠ درجه)

مع اطيب التمنيات بالتوفيق والنجاح
د/ وجيه جرجس

ماده" الاعلام والتنميه"

(نموذج اجابه)
ماده الاعلام والتنميه ٢٠١٤ /١/٢٣

اجابه السؤال الاول:

االاستراتيجية التنمية الصينية:

يعتبر دنج هسياو ينج مهندس هذه الفلسفة التي حققت في ظلها المعجزة من خلال استراتيجية مجردة لبناء الاقتصاد الصيني التي تقضي قطع ثلاث خطوات، وطرحت على الشكل التالي:

-1في عام ١٩٨٧، الخطوة الأولى: هي مضاعفة مجمل الناتج الوطني مرتين عما في عام ١٩٨٠م، من خلال تحقيق التنمية الاقتصادية ورفع مستوى الشعب سواء عن طريق رأس المال الوطني أو الأجنبي. بأسلوب اشتراكي الهدف رأسمالي الوسائل والإدارة وفقاً للمثل الصيني : "أنه لا يهم لون القطة أسود أم أبيض طالما تصطاد الفئران" وبذلك تحل مسألة الغذاء والكساء للشعب وقد تحقق هذا الهدف من حيث الأساس في نهاية الثمانينات القرن العشرين.

-2الخطوة الثانية: هي مضاعفة مجمل الناتج الوطني أربع مرات عن عام ١٩٨٠م في نهاية القرن العشرين وذلك من خلال الاستمرار التعليم والتثقيف لجميع أفراد فريق الإدارة والإنتاج والتسويق ولا يتوقف عند مؤهل جامعي مهما علا طالما أن العلوم تتقدم، والمعارف تتطور، والفكر في حركة دائمة وذلك من خلال مدرسة الحزب وكوادر وفلسفته التي تدرس السياسة والاقتصاد والفلسفة والممارسات المتجددة، الأحوال المتغيرة والخبرة العلمية، وقد تحقق هذا الهدف أيضاً عام ١٩٩٥م قبل موعده المقرر.

-3الخطوة الثالثة: هي تحقيق التحديث بصورة أساسية ووصول معدل نصيب الفرد من مجمل الناتج الوطني إلى مستوى البلدان المتطورة والمتوسطة وبلوغ يعتبر دنج هسياو ينج مهندس هذه الفلسفة التي حققت في ظلها المعجزة من خلال استراتيجية مجردة لبناء الاقتصاد الصيني التي تقضي قطع ثلاث خطوات، وطرحت على الشكل التالي:

-1في عام ١٩٨٧، الخطوة الأولى: هي مضاعفة مجمل الناتج الوطني مرتين عما في عام ١٩٨٠م، من خلال تحقيق التنمية الاقتصادية ورفع مستوى الشعب سواء عن طريق رأس المال الوطني أو الأجنبي. بأسلوب اشتراكي الهدف رأسمالي الوسائل والإدارة وفقاً للمثل الصيني : "أنه لا يهم لون القطة أسود أم أبيض طالما تصطاد الفئران" وبذلك تحل مسألة الغذاء والكساء للشعب وقد تحقق هذا الهدف من حيث الأساس في نهاية الثمانينات القرن العشرين.

-2الخطوة الثانية: هي مضاعفة مجمل الناتج الوطني أربع مرات عن عام ١٩٨٠م في نهاية القرن العشرين وذلك من خلال الاستمرار التعليم والتثقيف لجميع أفراد فريق الإدارة والإنتاج والتسويق ولا يتوقف عند مؤهل جامعي مهما علا طالما أن العلوم تتقدم، والمعارف تتطور، والفكر في حركة دائمة وذلك من خلال مدرسة الحزب وكوادر وفلسفته التي تدرس السياسة والاقتصاد والفلسفة والممارسات المتجددة، الأحوال المتغيرة والخبرة العلمية، وقد تحقق هذا الهدف أيضاً عام ١٩٩٥م قبل موعده المقرر.

-3الخطوة الثالثة: هي تحقيق التحديث بصورة أساسية ووصول معدل نصيب الفرد من مجمل الناتج الوطني إلى مستوى البلدان المتطورة والمتوسطة وبلوغ مستوى معيشة الشعب مستوى رخاء نسبياً بحلول أوسط القرن الواحد والعشرين. و ذلك من خلال وضع فلسفة الإصلاح الاقتصادي على أساس أهمية دراسة الجدوى الحقيقة للمشروع وفقاً للمعطيات الصحيحة والكاملة قبل بدء العمل، ووضع الإطار القانوني والإداري له قبل التشغيل، وعلى أساس التجديد المستمر للإنتاج شكلاً وموضوعاً وفقاً لمنهج البحث والتطوير) Research Development .الصين، ٢٠٠٢م: ٧٩؛ الاقتصاد الخليجي، ٢٠٠٢م: ٣٥-٣٦.(

٦.(آفاق التعاون الاقتصادي بين دول المجلس والصين:

لقد بلغت ما نسبته ٢.٢٧ % من إجمالي حجم التجارة الخارجية (الصادرات + الواردات) لدول مجلس مجتمعة . (الاقتصاد الخليج ، ٢٠٠٢م: :٣٧) إذاً فنسبة التعاون الاقتصادي هو ضعيف نسبياً إذا ما قرن بباقي الدول.

ويرجع الباحثون أسباب تدني حجم التجارة الخارجية بين دول مجلس التعاون والصين إلى عدة أسباب:

عدم توافر المعلومات الكافية عن السوق الآخر وقلة المعلومات عن الفرص التجارية بالنسبة للطرفين♣.
عدم التزام الكثير من الشركات الصينية بمراعاة جودة منتجاتها بصورة خاصة عملية التغليف لبضائعها قبل شحنها♣.
عدم وجود وسائط شحن مباشرة خاصة خطوط ملاحية منتظمة♣.
تواجه منتجات دول المجلس جداراً جمركياً صينياً لحماية منتجاتها الوطنية .الأمور المتعلقة بالتسهيلات البنكية♣.
ازدواج سعر اليوان الصيني وكذلك ارتفاع أسعار بعض المنتجات الصينية في الآونة الأخيرة (الاقتصاد الخليجي – ٢٠٠٢م: ٣٧♣.(

ويمكن زيادة التعاون من خلال الاتفاقيات التعاونية.و مع ذلك هناك رؤيا جديدة اتجاه المنطقة الخليج و ذلك يرجع إلى :

(1خاصة بحاجات الصين المتزايد إلى النفط و فبعد أن كانت تصدر النفط حتى عام ١٩٩٣م أصبحت منذ عام ١٩٩٦م تستورد ٦٠٠الف برميل من النفط يوميا و نتيجة للتوسع في الصناعات التي تعتمد على مشتقات النفط زاد استهلاكها من الطاقة بنسبة ٢٢%عما كان عليه في عام ١٩٨٥م و من المتوقع أن يرتفع هذا الحجم عام ٢٠١٠م إلى ٢٧ مليون برميل يوميا

(2في الرصيد التاريخي للعلاقات التي تربط الصين بالدول العربية و من بينها دول الخليج و لقد أعلنت ذلك في مؤتمر "باندونج" في إبريل عام ١٩٥٥م، حيث شرحت سياستها الخارجية و تمسكها بالمبادئ الخمسة للتعايش السلمي و هي :

.1مبادئ الاحترام المتبادل للسيادة الإقليمية .2.عدم الاعتداء المتبادل.
.3عدم التدخل المتبادل في الشؤون الداخلية

.4المساواة و المنفعة المتبادلة .5 التعايش السلمي و يتضح للمتابع للأخبار الاقتصادية انه في الفترة الأخيرة بدأت التعاون أكبر مع الصين و بدأت الزيارات الرسمية على أعلى المستويات و تعدد الاتفاقيات التعاون تدل على تغير في النظرة إلى العلاقات الصينية الخليجية

اجابه السؤال الثاني عوائق التنميه والاعلام التنموي في عالمنا العربي:

ويظل الاستعمار بشكليه الجديد والقديم هو المسؤول عن حالة التخلف الاقتصادي الاجتماعي التي تعيشها الدول العربية. ولن تستطيع الدول العربية الخروج من هذه الحالة إلا عن طريق استخدام الموارد الطبيعية المحلية المتاحة لزيادة كمية السلع والخدمات التي تنتجها في سبيل تلبية احتياجات مواطنيها وهذه هي التنمية الاقتصادية المطلوبة وتواجه التنمية الشاملة في الوطن العربي عدداً من المشاكل والصعوبات أهمها :

- **ارتفاع معدل تزايد السكان في الدول العربية .**
- **النقص في الكوادر الوطنية.**
- **التبعية وأهمية قطاع النفط .**
- **التفاوت في مستوى التطور الاقتصادي الاجتماعي .**
- **انخفاض مستوى الادخار وتراكم رأس المال.**
- **التجزئة وإعاقة التنمية في الوطن العربي.**

إن ترتيب هذه الصعوبات حسب أهميتها، قد لا يكون واقعياً كما ورد أعلاه. ففي الدول العربية على سبيل المثال قد يكون العامل الخامس قبل العامل الأول وهذا مرتبط بالظروف العامة لكل قطر، وتختلف درجة تأثير أحد هذه العوامل من قطر لآخر.

- ارتفاع معدل تزايد السكان في الدول العربية:

العقبة الهامة في طريق التنمية الاقتصادية في الوطن العربي هي ارتفاع معدل تزايد السكان، بحيث تكون معدلات زيادة الإنتاج السنوي تعادل أوأقل من معدل تزايد السكان مما يزيد البلدان الفقيرة فقراً. حيث أن الزيادة الكبيرة في عدد السكان تفرض عبئاً ثقيلاً على الاقتصاد الوطني، وتستنفذ الموارد المتاحة بصورة أسرع. لقد استطاعت بعض الدول العربية أن تنجح في الحد من زيادة السكان، ودول عربية أخرى استطاعت أن تبدأ بدايات سليمة في سبيل الوصول إلى الهدف ذاته، كما أن هناك بعض الدول العربية التي لم تتمكن من خفض معدل تزايد السكان، مما أدى إلى عرقلة سير عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها.

وتتميز البلدان العربية بانخفاض نسبة السكان الذين يشاركون في النشاط الاقتصادي فيها. فبينما بلغ مجمل السكان في بدء العقد الحالي (السبعينات)، نحو ١٧٠ مليون نسمة. قدر حجم قوة العمل بنحو ٤٥ مليون مشتغل. أي أن نسبة المشاركة لم تتجاوز ٢٦.٥% ويعود ذلك إلى التركيب العمري للسكان وضعف مساهمة المرأة في أنشطة إنتاجية منظمة خارج المنزل والأسرة( ).

إضافة إلى ذلك، يتسم الأداء الاقتصادي في الدول العربية بانخفاض إنتاجية العمل وخاصة في قطاع الزراعة. وهذا طبعاً يعود إلى ضعف مؤهلات ومهارات القوى البشرية، طبيعة التقنية المستخدمة ومدى كفاءة إدارة النشاط الاقتصادي.

من المظاهر الإيجابية بالنسبة للسكان والقوى البشرية في الوطن العربي، أن (أبرز أنواع الإنتاج العربي المستمر

على سوية عالية هو "الإنتاج البشري" أي تزايد السكان. أما المظاهر المقلقة للناحية السكانية في الوطن العربي هي : أن قوة العمل لا تزال تمثل بين ٢٥ و ٣٠% من مجموع السكان، وقد تزيد في بعض الدول وتنقص في أخرى، إلى أنها تظل منخفضة جداً مقارنة بالدول المتقدمة( ). والأسباب الرئيسية لانخفاض نسبة قوة العمل :

١- عدم دخول المرأة العربية معترك العمل والإنتاج بصورة مقبولة.

٢- زيادة عدد الأطفال والسكان المعالين (دون سن العشرين).

٣- البطالة بأشكالها المختلفة.

(لا شك أن تنمية الطاقات البشرية هي عماد مشروع التنمية في أي مجتمع، ولكنها تكتسب أهمية خاصة في الوطن العربي، إذ على خلال الأفكار الشائعة عن ثراء الوطن العربي، ليست المنطقة العربية غنية، في الأجل الطويل، إلى بالبشر، وفقط إذا تمت تنمية طاقات العرب بما يمكنهم من المشاركة الفاعلة في مشروع التنمية). ( ) وعملية بناء الإنسان عملية شاقة جداً وتتطلب العديد من الجهود، ولا يمكن الاستفادة القصوى من الطاقات البشرية في الوطن العربي، إلا من خلال بناء الإنسان عن طريق، التعليم وتطويره، وهذا يتضمن محاربة الأمية والقضاء عليها، وتطوير ملكات النقد والتعبير والإبداع، إضافة إلى ذلك يحتاج بناء الإنسان إلى رفع المستوى الصحي، توفير الغذاء الكامل، تأمين الوقاية والعلاج من الأمراض، أي بصورة إجمالية تأمين الحاجات الإنسانية الضرورية التي تحفظ كرامة الإنسان.

إن التفاوت في مستوى التطور الاقتصادي يؤثر ويتأثر في المعدل السنوي لنمو السكان، حيث يلاحظ أن الدول ذات المعدل المنخفض لنمو الناتج المحلي تتميز، كقاعدة عامة، بمعدل عالي سنوي لتزايد السكان. وهذا يؤدي بالنتيجة إلى تزايد التفاوت في حصة الفرد من الناتج المحلي.

كما أن التفاوت في مستوى التطور وعدد السكان في البلدان العربية يعتبر من العوامل الهامة التي تعيق عملية التنسيق والتكامل والتعاون فيما بين هذه البلدان.

ويمكننا تقسيم أقطار الوطن العربي من حيث عدد السكان إلى المجموعات التالية:

١- المجموعة الأولى - وتضم البلدان التي يقل عدد السكان فيها عن خمسة ملايين نسمة وتحتاج هذه الدول لتأمين احتياجات مواطنيها إلى بناء بعض فروع الصناعة مثل الصناعات الغذائية، النسيجية، صناعة مواد البناء، الطاقة إلخ .

٢- المجموعة الثانية - وتضم البلدان التي يتراوح عدد سكانها بين ٥ و١٠ ملايين نسمة وتتسع هنا إمكانية بناء بعض الصناعات الهامة لإنتاج السلع الاستهلاكية وكذلك الصناعات الكيماوية وصناعة الآلات لتأمين ما تحتاج إليه السوق المحلية، وتتميز هذه البلدان بأنها مرتبطة بصورة قوية مع الدول الأخرى ذات المستوى المماثل من النمو الاقتصادي الاجتماعي.

٣- المجموعة الثالثة - وتضم البلدان التي يتراوح عدد سكانها بين ١٠ و ١٥ مليون نسمة، وتحتاج هذه البلدان إلى قيام بعض الصناعات الهامة والمتخصصة أحياناً لتأمين حاجة السوق من السلع والمواد، والتخصص هنا يشمل القطاعات التقليدية في الصناعة والقطاعات الحديثة.

٤- المجموعة الرابعة - وتضم البلدان التي يزيد عدد سكانها عن ١٥ مليون نسمة.

وتكون لدى هذه المجموعة إمكانية الاكتفاء الذاتي والاعتماد على التجارة الخارجية والاستيراد أقل من بقية المجموعة الأخرى، وقد يمكنها هذا العدد من السكان من بناء قاعدة صناعية تشمل كافة الفروع الأساسية للإنتاج.

- النقص في الكوادر الوطنية في الدول العربية:

إن بناء الكوادر القادرة على المساهمة في عملية التنمية الاقتصادية يعني تطور المدارس والتعليم بصورة عامة

والتعليم بصورة خاصة، فعلى الرغم من كون إعداد الطلاب في الجامعات والمدارس الثانوية في الدول العربية في ازدياد مستمر إلى أنه لا يزال أقل من المستوى المطلوب إذ أن هذه المشكلة هو هروب الأدمغة، أو ما يسمى بالإنكليزية (brain drain) إلى البلدان الرأسمالية المتقدمة، وأهم العوامل التي تساعد على هجرة الخبرات من الدول العربية الظروف المادية الأفضل التي توفرها لهم الدول التي تستقبلهم وخاصة الرأسمالية، وتقدم هذه الدول من المغيرات لسرقة الأدمغة من البلدان العربية التي هي بأمس الحاجة إلى خبراتها. إن أفضل وسيلة لبناء الكوادر الوطنية المؤهلة هي بناء شبكة من المدارس التعليمية الفنية ولقد استطاعت بعض الدول العربية أن تحقق نتائج معقولة في هذا المجال.

وحيث أن الدول العربية مرغمة على استيراد التكنولوجيا الحديثة من الدول المتقدمة فهي تعاني حالياً من مشكلة جديدة: ما هي درجة التقنية والتكنولوجيا التي يجب أن تستوردها، بحيث تعطيها أفضل النتائج في زيادة إنتاجية العمل وتناسب مرحلة النمو والتطور التي تمر بها هذه البلدان؟ ( ) وللإجابة عن هذا السؤال يجب تحديد دور ومكانة الثورة التكنولوجية العلمية في تسريع عملية التطوير والنمو في الدول العربية. وتعبر الثورة العلمية التكنولوجية أهم العوامل التي تهدف إلى تسريع النمو الاقتصادي الاجتماعي وبمعنى أدق تهدف إلى زيادة إنتاج السلع والخدمات.(

التي يحتاجون إليها من أجل دفع قيمة المستوردات التي يشترونها، كما أنهم لا يملكون صناعة وطنية لتأمين حاجة السوق الداخلية من السلع ولذلك فهم مضطرون لتغطية ما يحتاجون إليه من سلع، صناعية كانت أو زراعية، استهلاكية أو إنتاجية، عن طريق الاستيراد إن القضاء على التبعية الاقتصادية يتطلب تنفيذ شروطاً ثلاثة على الأقل وهي:

١- يجب أن يكون هيكل الإنتاج عاملاً مساعداً على النمو وملبياً حاجات الاقتصاد الوطني.

٢- يجب أن يكون تنويع وتوزيع التجارة الخارجية لبلد ما بدرجة معينة بحيث تكون عاملاً مساعداً على النمو أيضاً.

٣- إن عملية التنمية وإرادتها يجب أن تكون بيد الشعب صاحب المصلحة الحقيقية في النمو والتطور. ونرى أن الدول العربية ان لم تكن تفتقر لهذه الشروط الثلاثة فهي تفتقر بالتأكيد إلى أحدها وبذلك فهي تعاني من مشكلة التبعية الاقتصادية واعتماد اقتصادها على النفط الخام.

ويظل الاستعمار بشكليه الجديد والقديم هو المسؤول عن حالة التخلف الاقتصادي الاجتماعي التي تعيشها الدول العربية. ولن تستطيع الدول العربية الخروج من هذه الحالة إلا عن طريق استخدام الموارد الطبيعية المحلية المتاحة لزيادة كمية السلع والخدمات التي تنتجها في سبيل تلبية احتياجات مواطنيها وهذه هي التنمية الاقتصادية المطلوبة وتواجه التنمية الشاملة في الوطن العربي عدداً من المشاكل والصعوبات أهمها :

- **ارتفاع معدل تزايد السكان في الدول العربية .**
- **النقص في الكوادر الوطنية.**
- **التبعية وأهمية قطاع النفط .**
- **التفاوت في مستوى التطور الاقتصادي الاجتماعي .**
- **انخفاض مستوى الادخار وتراكم رأس المال.**
- **التجزئة وإعاقة التنمية في الوطن العربي.**

إن ترتيب هذه الصعوبات حسب أهميتها، قد لا يكون واقعياً كما ورد أعلاه. ففي الدول العربية على سبيل المثال قد يكون العامل الخامس قبل العامل الأول وهذا مرتبط بالظروف العامة لكل قطر، وتختلف درجة تأثير أحد هذه

العوامل من قطر لآخر.

- ارتفاع معدل تزايد السكان في الدول العربية:

العقبة الهامة في طريق التنمية الاقتصادية في الوطن العربي هي ارتفاع معدل تزايد السكان، بحيث تكون معدلات زيادة الإنتاج السنوي تعادل أوأقل من معدل تزايد السكان مما يزيد البلدان الفقيرة فقراً. حيث أن الزيادة الكبيرة في عدد السكان تفرض عبئاً ثقيلاً على الاقتصاد الوطني، وتستنفذ الموارد المتاحة بصورة أسرع. لقد استطاعت بعض الدول العربية أن تنجح في الحد من زيادة السكان، ودول عربية أخرى استطاعت أن تبدأ بدايات سليمة في سبيل الوصول إلى الهدف ذاته، كما أن هناك بعض الدول العربية التي لم تتمكن من خفض معدل تزايد السكان، مما أدى إلى عرقلة سير عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها.

وتتميز البلدان العربية بانخفاض نسبة السكان الذين يشاركون في النشاط الاقتصادي فيها. فبينما بلغ مجمل السكان في بدء العقد الحالي (السبعينات)، نحو ١٧٠ مليون نسمة. قدر حجم قوة العمل بنحو ٤٥ مليون مشتغل. أي أن نسبة المشاركة لم تتجاوز ٢٦.٥% ويعود ذلك إلى التركيب العمري للسكان وضعف مساهمة المرأة في أنشطة إنتاجية منظمة خارج المنزل والأسرة( ).

إضافة إلى ذلك، يتسم الأداء الاقتصادي في الدول العربية بانخفاض إنتاجية العمل وخاصة في قطاع الزراعة. وهذا طبعاً يعود إلى ضعف مؤهلات ومهارات القوى البشرية، طبيعة التقنية المستخدمة ومدى كفاءة إدارة النشاط الاقتصادي.

ويخرج التقرير الذي أعدته اللجنة الدولية برئاسة فيلي براندت والذي نشر عام ١٩٨٠ باستنتاج مفاده (أن التنمية تقلل من معامل الولادة). أن الصلة بين الولادات والتنمية تبرز في اتجاهين، من جهة كلما كان مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية أعلى انخفض أكثر معامل الولادة واقترب من المستوى الذي نشأ في الدول المتطورة صناعياً. ومن جهة أخرى، كلما كان معامل الولادة أعلى، لدى الظروف الأخرى المتماثلة، صعب أكثر تحقيق مؤشرات أعلى للتنمية، وخاصة بالنسبة للفرد من السكان. وفي نهاية المطاف تتوقف وتائر نمو الناتج الداخلي الإجمالي بالنسبة للفرد من السكان. وفي نهاية المطاف تتوقف وتائر نمو الناتج الداخلي الإجمالي بالنسبة للفرد من السكان (أي المؤشر الاقتصادي للبلاد وقدراتها) سواء على حجم الإنتاج ووتائر نموه أو على وتائر النمو السنوي للسكان( ).

من المظاهر الإيجابية بالنسبة للسكان والقوى البشرية في الوطن العربي، أن (أبرز أنواع الإنتاج العربي المستمر على سوية عالية هو "الإنتاج البشري" أي تزايد السكان. أما المظاهر المقلقة للناحية السكانية في الوطن العربي هي : أن قوة العمل لا تزال تمثل بين ٢٥ و ٣٠% من مجموع السكان، وقد تزيد في بعض الدول وتنقص في أخرى، إلى أنها تظل منخفضة جداً مقارنة بالدول المتقدمة( ). والأسباب الرئيسية لانخفاض نسبة قوة العمل هي :

١- عدم دخول المرأة العربية معترك العمل والإنتاج بصورة مقبولة.

٢- زيادة عدد الأطفال والسكان المعالين (دون سن العشرين).

٣- البطالة بأشكالها المختلفة.

(لا شك أن تنمية الطاقات البشرية هي عماد مشروع التنمية في أي مجتمع، ولكنها تكتسب أهمية خاصة في الوطن العربي، إذ على خلال الأفكار الشائعة عن ثراء الوطن العربي، ليست المنطقة العربية غنية، في الأجل الطويل، إلى بالبشر، وفقط إذا تمت تنمية طاقات العرب بما يمكنهم من المشاركة الفاعلة في مشروع التنمية). ( )

١- المجموعة الأولى - وتضم البلدان التي يقل عدد السكان فيها عن خمسة ملايين نسمة وتحتاج هذه الدول لتأمين احتياجات مواطنيها إلى بناء بعض فروع الصناعة مثل الصناعات الغذائية، النسيجية، صناعة مواد البناء، الطاقة

إلخ .

٢- المجموعة الثانية - وتضم البلدان التي يتراوح عدد سكانها بين ٥ و١٠ ملايين نسمة وتتسع هنا إمكانية بناء بعض الصناعات الهامة لإنتاج السلع الاستهلاكية وكذلك الصناعات الكيماوية وصناعة الآلات لتأمين ما تحتاج إليه السوق المحلية، وتتميز هذه البلدان بأنها مرتبطة بصورة قوية مع الدول الأخرى ذات المستوى المماثل من النمو الاقتصادي الاجتماعي.

٣- المجموعة الثالثة - وتضم البلدان التي يتراوح عدد سكانها بين ١٠ و ١٥ مليون نسمة، وتحتاج هذه البلدان إلى قيام بعض الصناعات الهامة والمتخصصة أحياناً لتأمين حاجة السوق من السلع والمواد، والتخصص هنا يشمل القطاعات التقليدية في الصناعة والقطاعات الحديثة.

٤- المجموعة الرابعة - وتضم البلدان التي يزيد عدد سكانها عن ١٥ مليون نسمة.

وتكون لدى هذه المجموعة إمكانية الاكتفاء الذاتي والاعتماد على التجارة الخارجية والاستيراد أقل من بقية المجموعة الأخرى، وقد يمكنها هذا العدد من السكان من بناء قاعدة صناعية تشمل كافة الفروع الأساسية للإنتاج.

- النقص في الكوادر الوطنية في الدول العربية:

إن بناء الكوادر القادرة على المساهمة في عملية التنمية الاقتصادية يعني تطور المدارس والتعليم بصورة عامة والتعليم بصورة خاصة، فعلى الرغم من كون إعداد الطلاب في الجامعات والمدارس الثانوية في الدول العربية في ازدياد مستمر إلى أنه لا يزال أقل من المستوى المطلوب إذ أن هذه المشكلة هو هروب الأدمغة، أو ما يسمى بالإنكليزية (brain drain) إلى البلدان الرأسمالية المتقدمة، وأهم العوامل التي تساعد على هجرة الخبرات من الدول العربية الظروف المادية الأفضل التي توفرها لهم الدول التي تستقبلهم وخاصة الرأسمالية، وتقدم هذه الدول من المغيرات لسرقة الأدمغة من البلدان العربية التي هي بأمس الحاجة إلى خبراتها. إن أفضل وسيلة لبناء الكوادر الوطنية المؤهلة هي بناء شبكة من المدارس التعليمية الفنية ولقد استطاعت بعض الدول العربية أن تحقق نتائج معقولة في هذا المجال.

وحيث أن الدول العربية مرغمة على استيراد التكنولوجيا الحديثة من الدول المتقدمة فهي تعاني حالياً من مشكلة جديدة: ما هي درجة التقنية والتكنولوجيا التي يجب أن تستوردها، بحيث تعطيها أفضل النتائج في زيادة إنتاجية العمل وتناسب مرحلة النمو والتطور التي تمر بها هذه البلدان؟ ( ) وللإجابة عن هذا السؤال يجب تحديد دور ومكانة الثورة التكنولوجية العلمية في تسريع عملية التطوير والنمو في الدول العربية. وتعبر الثورة العلمية التكنولوجية أهم العوامل التي تهدف إلى تسريع النمو الاقتصادي الاجتماعي وبمعنى أدق تهدف إلى زيادة إنتاج السلع والخدمات.( )

اجابه السؤال الثالث

الوظائف الرئيسيه للاعلام في مجال التنميه

وللوقوف على طبيعة حدود العلاقة بين الإعلام والتنمية، فلا بد بداية من:

١. فهم طبيعة عملية الاتصال، والذي يؤدي إلى إدراك أنها عملية مشاركة يكون فيها الاهتمام بجمهور المتلقين ورجع صداهم أمرا هاما في نجاحها وخاصة في البرامج ذات الصبغة التنموية.

٢. فهم وظائف الاتصال، إن للاتصال مجموعة وظائف وهي: وظيفة الإعلام، وظيفة التعليم، وظيفة تغيير السلوك والمواقف، وظيفة الترفيه ووظيفة الرقابة، وإدراك هذه الوظائف مهم في عملية التنمية إذ تسهم في الشعور بالانتماء للدولة، وتهيئة الناس ليؤدوا مهام جديدة وليلعبوا دورهم كأمة بين الأمم فضلا عن تزويد المجتمع بمعلومات حول القضايا المحلية والوطنية والقومية والدولية.

٣. فهم نظريات التأثير لوسائل الاتصال على المستوى الفردي والجماعي والمجتمعي، وما تقدمه من فهم لطبيعة وميزات كل وسيلة من وسائل الاتصال، وما تقدمه من فهم للمتغيرات التي تؤثر على عملية

الاتصال ومن أهمية للتخطيط الاتصالي القائم على البحوث التجريبية والميدانية والمسحية وتحليل المضمون للوسائل الإعلامية
على انه من الاهمية بمكان في هذا الاطار ذكر بعض الخصائص العامة او الخصائص المشتركة للإعلام في الدول النامية ومنها الدول العربية بصرف النظر عن نظام الحكم فيها وهي :
١- ضآلة انتشار وسائل الإعلام في الدول النامية، وكذلك نجد إن الخدمة الإعلامية تغطي نسبة ضئيلة من السكان، كما يتركز معظم سكان الدول النامية في الريف فتصلهم نسبة ضئيلة جدا من الخدمة الإعلامية.
٢- تحتل الكلمة المكتوبة في الدول المتقدمة المرتبة الأولى بينما تمثل هذه المرتبة في الدول النامية الكلمة المسموعة (الراديو).
٣- الطابع الحضري هو عادة الطابع المسيطر على المادة الإعلامية، فهي لا تلقى اهتماما من جانب قطاع كبير من جمهور الدول النامية وهم سكان الريف، حيث لا تمس حياتهم أو مشكلاتهم أو اهتماماتهم، وذلك يرجع للتوجه الحضري لمعديها والمسؤولين عنها.
٤- تفتقر الدول النامية إلى المعرفة العلمية التي تلقي الضوء على الاتصال الجمعي سواء بالنسبة لأساليب الاتصال التقليدية أو بالنسبة للإعلام ووسائله ومدى فاعليتها والاستجابة لرسائلها.
وترتبط وتتوافق السياسة الاتصالية للمؤسسات الاعلامية مع مجموعة من العوامل من اهمها :
- طبيعة النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي القائم في المجتمع.
- بنية النظام وسياساته والتشريعات والقوانين والأنظمة.
- الواقع الطبقي والاقتصادي.
- التقاليد والعادات وسلم القيم في المجتمع
- المرحلة التي قطعتها عملية التنمية.
- التعددية والاعتراف المتبادل في المجتمع المدني.
- العلاقة بين الاعلام والتنمية
على ان النقطة الاساسية التي ينبغي التركيز عليها في هذا المجال بحسب ما يشير البعض هي انه تتشابه المسؤوليات الأساسية للإعلام مع أهداف التنمية حيث تنقسم إلى قسمين:
- أهداف عامة تستهدف تطوير المجتمع ورفع المستوى العام للجمهور وصنع المواطن الصالح ودعم الديمقراطية وزيادة الدخل.
- وأهدافاً خاصة تتصل بالجوانب الأخلاقية والاجتماعية والاقتصادية لأفراد المجتمع، حيث تهدف التنمية إلى تزويد أفراد المجتمع بالمعرفة وتقديم المساعدات التي تمكنهم من زيادة دخولهم والارتفاع بمستوى هذه الدخول، بالإضافة إلى تثقيف الأفراد وتوعيتهم بما يدور حولهم من أحداث وظواهر وأفكار مستحدثة على الصعيدين المحلي والدولي، وتنمية الإمكانيات الاقتصادية، وتوسيع مجال الترويح، وإتاحة الفرصة لأفراد المجتمع لاكتشاف مواهبهم واستغلالها للمصلحة العامة والاهتمام بتحسين الأحوال الصحية العامة.
ولما كانت عملية التنمية الشاملة تمثل أهم التحديات التي تواجه عالمنا العربي في هذه الآونة خاصة وانه من شأنها أن تسير بالركب العربي نحو المزيد من التقدم والازدهار في شتى نواحي الحياة، فإن الاعلام بكل وسائله يعد واحدا من أهم السبل التي تساعد علي تحقيق التنمية الشاملة من خلال أدائه للدور المنوط به في خدمة المجتمعات وإعدادها إعدادا سليما لتحقيق أكبر قدر ممكن من مكتسبات التنمية، خاصة وان العلاقة بين الإعلام والتنمية علاقة أزلية وقديمة وترتبط بالفطرة البشرية كنشاط طبيعي في الحياة اليومية.
فالتنمية قبل كل شيء تنمية بشرية وثقافية تستلزم إحداث تغييرات جوهرية في الفعل والسلوك في الآراء والاتجاهات والمعتقدات والقيم وطرق التفكير، وتلعب وسائل الإعلام الجماهيري دورا هاما في تنمية المجتمعات وإحداث التغييرات في السلوك والأنشطة، ورصد الأداء التنموي ومتابعته لتحقيق قدر أكبر من المساءلة المجتمعية، والتقييم الموضوعي لجهود التنمية، بالاضافة إلى القدرة على تعديل المسارات، وتقليل الهدر وسوء التخطيط والفساد، والترويج لنماذج النجاح.
ولإيجاد الوعي بالحاجة إلى التنمية والتغيير، فإن هناك إجماعاً على إن وسائل الإعلام بما تقدمه من معلومات تتيح الانفتاح على الدول المتقدمة وتهيء على الأقل المناخ الصالح للتنمية والتغيير، ويرى علماء الاتصال انه بدون استثارة طموح الأفراد وحثهم على الكفاح من اجل حياة أفضل فان التنمية تصبح مستحيلة، وكذلك تنجح وسائل الإعلام في إثارة الاهتمام وتركيز الانتباه على عادات وممارسات تقنية جديدة تساعد على إدراك الأفراد بالحاجة إلى تغيير بعض عاداتهم وأنماط سلوكهم.
وفي هذا الاطار يقول ولبور شرام في كتابه
(Mass Communication and National Development)
إن دور الإعلام في عملية التنمية يتمحور في :
-دور الإعلام في توسيع آفاق الناس
-يمكن للاعلام أن يلعب دور الرقيب
-يمكن للاعلام أن يشد الانتباه إلى قضايا محددة
-يمكن أن يرفع طموحات الناس، وان يصنع مناخا ملائما للتنمية
-إضافة لما لوسائل الإعلام من وظائف ومهام تعليمية ودوراً في صناعة القرار.شكرا

مع اطيب التمنيات بالتوفيق والنجاح

د/ وجيه جرجس

٢٠١٤ /١/٢٣